

Distr.: General
12 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٤	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	أولا -
٧	المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها.	ثانيا -
٨	المسائل المتعلقة بالأراضي	ثالثا -
٩	الميزانية	رابعا -
٩	الاقتصاد	خامسا -
٩	لمحة عامة	ألف -
١١	السياحة	باء -
١١	النقل والاتصالات	جيم -

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت السلطة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



١٢	دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
١٢	هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١٣	سادسا - الأوضاع الاجتماعية
١٣	ألف - العمل
١٣	باء - التعليم
١٤	جيم - الرعاية الصحية
١٤	سابعا - البيئة
١٦	ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية
١٦	تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٦	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٦	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٧	عاشرا - نظر الجمعية العامة في المسألة
١٧	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
١٧	باء - اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٨	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهي إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: تقع غوام في أقصى جنوب جزر ماريانا في المحيط الهادئ، وهي أكبر تلك الجزر، وعلى بعد نحو ٢ ٢٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من طوكيو و ٦ ٠٠٠ كيلومتر إلى غرب - الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية جبلية. وميناء أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

المساحة الأرضية: ٥٤٠ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤ ٠٥٩ كيلومترا مربعا^(أ).

عدد السكان: ١٥٩ ٣٥٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

اللغات: الإنكليزية والشامورو.

التركيبة الإثنية للسكان (تعداد ٢٠١٠): ٣٧,١ في المائة شامورو؛ ٢٦,٣ في المائة فليبينو؛ و ١١,٣ في المائة من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ ٦,٩ في المائة آسيويون؛ و ٢,٣ في المائة من أصول إثنية مختلفة و ٩,٨ في المائة مزيج.

العاصمة: هاغاتنيا.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم الحالي هو إدي بازا كالفو (انتُخب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية: مادلين ز. باردالو.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

(أ) البيانات المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من "Vulnerability of Tropical Pacific Fisheries and Aquaculture to Climate Change, 2011 report of Secretariat of the Pacific Community (<http://www.spc.int/climate-change/fisheries/assessment/ebook>)".

الانتخابات: الانتخابات الأخيرة كانت في عام ٢٠١٠؛ أما الانتخابات المقبلة فستعقد في عام ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً. وتسهر على إدارة شؤون غوام حكومة منتخبة محليا تتكون من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٢ ٢٩٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية هي السياحة والوجود العسكري الأمريكي.

البطالة: ١٣,٣ في المائة (آذار/مارس ٢٠١١).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

تاريخ الإقليم بإيجاز: عندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، لم يكن يسكنها سوى شعب الشامورو الأصلي، المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي. ويشكل شعب الشامورو حاليا ما ينيف على ثلث السكان، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة هي التي تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠ عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليما غير مدمج تابع للولايات المتحدة يتمتع بسلطة محدودة في مجال الحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم "غير مدمج"، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليما غير مدمج، هي ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءا منها.

٢ - ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. ويتنخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يتولى أي شخص هذا المنصب على مدى ولايتين متتاليتين، لكن يمكن أن يُعاد انتخابه بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريرا سنويا إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحالاته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية

باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلن إدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكما جديدا لغوام.

٣ - وينتخب الشعب أيضا ١٥ عضوا في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما فرعان محليان لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، يمثل غوام مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته سنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له الحق في التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ترشحت مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية، دون أن يكون لها منافس، وأدت اليمين في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لولاية خامسة كمندوبة لغوام في الكونغرس.

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحدة.

٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي لغوام يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة أربع سنوات. والمدعي العام هو المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وهو منحول سلطة الادعاء العام.

٧ - وشهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٣ أنشأت غوام أول لجنة معنية بالوضع السياسي. ففي استفتاء أجري في

عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، والشروع في الوقت نفسه في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بأغلبية خمسة مقابل واحد، وذلك على أساس أنه ينبغي حل مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر في عام ١٩٨٢، اختار فيه ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة.

٨ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٠، من وضع مشروع لقانون الكومنولث في عام ١٩٨٦، عرض بعد حملة للتوعية العامة للتصويت عليه مادة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المادتين اللتين تخولان حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب الشامورو الأصلي الحق في أن يقرر الوضع السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على هذين الشرطين المعلقين بعد تعديلها وإعادة صياغتهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

٩ - ولكن المناقشات التي تلت ذلك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة بشأن اتفاق الكومنولث لم تتوصل إلى حل للمسألة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب قانون غوام العام رقم ٢٣-١٤٧ لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تم شعبي الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات وضع شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقا للمعايير الدولية.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مشروع القانون H.R. 3940 إلى قانون.

ويوضح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجبه في توفير تمويل من الحكومة الاتحادية للتوعية بالوضع السياسي لغوام. ومن شأن ذلك أن يساعد على إطلاع شعب غوام على الخيارات السياسية المتاحة له دستوريا. والناخبون المؤهلون هم الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى السكان الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عندما سُنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠ والذين أصبحوا مواطنين بموجب القانون الاتحادي. وينطبق الاقتراع العام في الانتخابات على مواطني الولايات المتحدة البالغين ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين في غوام يبلغ ٩٢٦ ٤٦ ناخبا وأن عدد السكان الأصليين يبلغ ٥ ٢٢٢ نسمة.

١١ - وفي عام ٢٠١١، دعا السيد كالفو لجنة إنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من الزمن تقريبا. وتعكف اللجنة على إعداد تقرير أولي بشأن برنامج انتخابي يهدف إلى إطلاع السكان على الدوام على المعلومات المتعلقة بالاستفتاءات التي تجري في المستقبل من أجل تقرير المصير. وسوف يتضمن هذا التقرير بيانات مفصلة عن المواعيد الزمنية والإجراءات ويتعين تقديمه إلى الهيئة التشريعية في غوام لاستعراضه.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٢ - كما ورد في التقارير السابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أو كيناوا باليابان إلى غوام. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ستسفر عملية النقل هذه، التي تفوق تكلفتها ١٠ بلايين دولار، عن قدوم ٦٠٠ ٨ من أفراد القوات البحرية و ٦٣٠ من أفراد القوات البرية، ونحو ١٠ ٠٠٠ من المعالين، إلى غوام. وستكون هناك أيضا حاجة إلى أكثر من ٣٣ ٠٠٠ عامل أجنبي لبناء الأرصفة ومراسي حاملات الطائرات والطرق والشبكات العسكرية والمنازل.

١٣ - ووفقا للدراسة التي قامت بها وزارة الدفاع بالولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، فإن التوسع العسكري سيشكل ضغطا على القدرات المحدودة للجزيرة على مستوى الهياكل الأساسية والرعاية الصحية والبيئة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، ذكرت وكالة حماية البيئة التابعة للإقليم أن عملية تعزيز القوات العسكرية قد تؤدي إلى نقص في المياه في جميع أنحاء الجزيرة، وسيتضرر من ذلك السكان ذوو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم، علما بأن هؤلاء يعانون أصلا من نقص في الخدمات الطبية المتاحة لهم. وأوضحت الدراسة أيضا أن هذه

العملية سترهق شبكات معالجة مياه الصرف الصحي، وهو ما قد تترتب عليه آثار سلبية كبيرة على مستوى الصحة العامة.

١٤ - وتعود أساسا معارضة التوسع العسكري إلى القلق إزاء الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية على الإقليم. ويُخشى أن تقابل المنافع الاقتصادية المتوقع أن تنشأ عن تعزيز القوات العسكرية بارتفاع معدل التضخم، وزيادة الاكتظاظ، وزيادة الضغوط على الهياكل الأساسية العتيقة.

١٥ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، اجتمع وزير الخارجية والدفاع للولايات المتحدة بوزير الخارجية ووزير الدفاع اليابانيين في محادثات ثنائية أكدوا فيها مجددا توافق أهداف الاتفاق بين الولايات المتحدة واليابان، ولكنهم مددوا موعد إنجاز بناء المرافق في غوام من ٢٠١٤ إلى موعد غير محدد في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أُخّر كونغرس الولايات المتحدة، بموجب قانون الإذن بتخصيص اعتمادات لأغراض الدفاع الوطني الصادر في عام ٢٠١٢، أُخّر الوفاء بالتزام تمويل المشاريع المدنية المتعلقة بتعزيز القوات العسكرية في غوام ريثما تجرى دراسات جديدة. وتم إنشاء مجلس تنسيق مدني عسكري لمساعدة وزارة الدفاع في تنفيذ إدارة البرنامج التكميلية، مما يمكنها من رصد تعزيز القوات العسكرية وتعديل وتيرة البناء إذا أثرت دون موجب في البيئة و/أو الهياكل الأساسية.

ثالثا - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٦ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما على اعتبارين رئيسيين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة؛ وإعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، فإن وزارة الدفاع ترغب في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. ومن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تملك وزارة الدفاع حاليا ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي ٢٧,٢١ في المائة من الكتلة الأرضية للجزيرة. ولملاك الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم الحق في رفض بيع أي من أراضيهم لأغراض عسكرية. أما فيما يخص الأراضي العامة، فتحتاج طلبات شراء الأراضي إلى موافقة الهيئة التشريعية في غوام.

١٧ - وتفيد التقارير أن المحادثات بين وزارة الدفاع وغوام بشأن استخدام أراضي الأسلاف لإنشاء حقل رماية للقوات البحرية وصلت طريقا مسدودا. فلم يفلح الجيش في الحصول على الدعم الذي يحتاجه من حكومة غوام لإنشاء حقول رماية بالذخيرة الحية

لل قوات البحرية على أرض الأسلاف التابعة لشعب الشامورو في قرية باغات، وهو موقع أثري مدرج في السجلات الاتحادية، وله مغزى عميق في نفوس عدد كبير من سكان الجزيرة. ووقعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي في آذار/مارس ٢٠١١ من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة خلال تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد البحرية وأسرههم وموظفي الدعم ابتداء من عام ٢٠١٦.

رابعاً - الميزانية

١٨ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، التي تخصص عموماً لقطاعات معيّنة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضرائب الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقض الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

١٩ - ويشير تقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام إلى أن العجز في الصندوق العام قد ازداد في عام ٢٠١٠. بما قدره ٨٤ مليون دولار. وتشير التوقعات المتعلقة بميزانية فترة السنتين أن العجز سيبلغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما قدره ٣٤٩ مليون دولار وأن حكومة غوام ستظل تواجه عجزاً إلى غاية عام ٢٠١٥. ومع أن العجز ازداد في عام ٢٠١٠، فقد حدثت تغيرات إيجابية طفيفة شملت نمو الإيرادات بنسبة إجمالية قدرها ٠,٤ في المائة، ونمو الإيرادات من الضرائب بنسبة ١ في المائة، ونمو الإيرادات المتأتية من التراخيص والرسوم بنسبة ١,٧ في المائة. وحالياً تُحصّل غوام إيراداتها عموماً من الضرائب والتبرعات الاتحادية. وقد تم وضع ميزانية لفترة سنتين لتمكين الإقليم من التخطيط لتعزيز القوات العسكرية والأحداث الكبرى الأخرى.

خامساً - الاقتصاد

ألف - لحة عامة

٢٠ - ما زال اقتصاد غوام يستند إلى دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. بيد أن الإقليم ما فتى يحاول هئية بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والأسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات غوام، وتشمل، في جملة ما تشمله، المنتجات النفطية، وخرقة الحديد، والفولاذ،

والسيارات، والتبغ والسيجار. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

٢١ - وكان من المتوقع حتى آذار/مارس ٢٠١١ أن يصبح التوسع العسكري المرتقب المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، إذ يتوقع أن يُدر على اقتصاد غوام مبلغا قدره ١,٥ بليون دولار في السنة حال ابتداء العملية. وفي عام ٢٠١٠، أقر الحاكم آنذاك بالمنافع الاقتصادية لتعزيز القوات العسكرية، بينما شدّد أيضا على أن هذه العملية ستؤثر على بيئة الإقليم وتطرح تحديات مالية واجتماعية وثقافية. وأهاب بحكومة الولايات المتحدة أن تكفل تحقيق التوازن المطلوب. وشدّد كذلك على أن تمديد الإطار الزمني لأعمال البناء إلى ما بعد عام ٢٠١٤ من شأنه أن يخفف الأثر العام على الجزيرة. ويرى أن تطبيق مفهومي الإدارة التكيفية والحد من تدفق القوات من شأنه أن يكون أحد سبل مواجهة هذه التحديات، ذلك أن موارد الإقليم المالية محدودة وهو يفتقر إلى القدرة على استيعاب أثر ٢٠ عاما من النمو في فترة زمنية مدتها خمس سنوات.

٢٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، نشر مكتب التحليلات الاقتصادية تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الثانية التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والمتعلقة بغوام والأقاليم الأخرى التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام ٢٠٠٩، أصدر المكتب، بالتعاون مع مكتب الشؤون الجزرية التابع لوزارة الداخلية، في إطار برنامج تحسين الإحصاءات، هذه التقديرات بهدف توفير مقياس شامل وموضوعي للنشاط الاقتصادي في الأقاليم التي لا تستطيع دعم القرارات الاقتصادية والمالية. ووفقا لمكتب التحليلات الاقتصادية، فإن الهدف من الجهود المشتركة التي يبذلها المكتب ومكتب الشؤون الجزرية في الأجل الطويل هو إدماج غوام وسائر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الوطني وفي الحسابات القومية للدخل والإنتاج، وهو إجراء أساسي لفهم اقتصادات الأقاليم بشكل أفضل.

٢٣ - ووفقا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة في غوام، فقد عرف الإقليم انخفاضاً حاداً في الإيرادات المتأتية من ثلاثة قطاعات رئيسية في الاقتصاد (السياحة، القوات العسكرية/الاتحاد، وغيره). ونتيجة لهذا الانخفاض، هبطت الإيرادات الإجمالية للحكومة بنسبة ٤٩ في المائة من ٦٦٠ مليون دولار في منتصف التسعينات إلى ٣٤٠ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٣. وأسفر هذا الوضع عن حالات نقص حادة جدا في تقديم الخدمات العامة الأساسية، كما أثار قلقا بالغا فيما يتعلق بالسلامة العامة، والصحة والتعليم والعمالة. أما بقية المؤشرات الاقتصادية فهي تعكس كذلك صورة مزريّة. وأدّى انخفاض حجم النفقات الحكومية إلى العجز عن مواكبة احتياجات اقتصاد الجزيرة الآخذ في الانكماش.

باء - السياحة

٢٤ - وفقا لتقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة في غوام، فإن قطاع الصناعة السياحية في الجزيرة هو أكبر القطاعات الاقتصادية فيها. ويولد هذا النشاط قرابة ٦٠ في المائة من إيرادات النشاط التجاري في غوام. وبدأ عدد الوافدين من الزوار ينخفض في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ بعد سنوات من النمو المتواصل. ولم تفلح الجهود الرامية إلى زيادة عدد الوافدين من السياح في حضم الركود الاقتصادي العالمي، كما تفاقم الوضع بسبب الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما تلا ذلك من أحداث منها الإعصاران اللذان ضربا الإقليم في عام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، ازداد الوضع السياحي، بوصفه مصدر الدخل الرئيسي في غوام، تديا بسبب الزلزال والتسونامي اللذين ألما باليابان في عام ٢٠١١.

جيم - النقل والاتصالات

٢٥ - يبلغ طول شبكة الطرقات في غوام أقل من ١٠٠٠ ميل بقليل، منها ٤٢٠ ميلا مصنفة طرقا "غير عامة". وهناك ١٤٤ ميلا من أصل ٥٥٠ ميلا من الطرقات العامة مصنفة طرقا رئيسية وبعضها طرقا ثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل غوام على ١٨,٤ مليون دولار من وزارة النقل وإدارة الطرقات الرئيسية في الولايات المتحدة. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١، حصلت حكومة غوام على مبلغ ٢٤٦ مليون دولار من مختلف الاعتمادات الاتحادية.

٢٦ - وتتلوى هيئة الموانئ في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرأ. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. وقد جرى تركيب روافع مجددة من ميناء لوس أنجلوس وتعديلها لتحسين إنتاجيتها وقدراتها على المناولة. وأصبحت خطة ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام، التي اعتمدها الهيئة التشريعية عنصرا رسميا في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة ٢٠٣٠ للنقل في غوام، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق البرية والنقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للراجلين والدراجات الهوائية. وتشمل خطة النقل أيضا مسائل أخرى مثل التعزيزات المقترحة للقوات العسكرية.

٢٧ - وما زالت غوام تمثل مركزا رئيسيا للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. ولدى غوام شبكة هاتفية رقمية حديثة، تشمل خدمات الهاتف

المحمول، والاستخدام المحلي للإنترنت. وهذه الشبكة مدمجة في مرافق الولايات المتحدة لأغراض الاتصال المباشر، بما في ذلك استعمال أرقام الهواتف المجانية التي تبدأ بالرقم ٨٠٠.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٢٨ - توفر هيئة غوام للإمداد بالمياه نحو ثلاثة أرباع إمدادات الإقليم من المياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (نهر أوغوم). أما بقية الإمدادات، فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح البحرية هو خزان سطحي (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وتواجه حاليا هيئة غوام للإمداد بالمياه مشاكل حادة، بما فيها ارتفاع أسعار مصادر الطاقة، والاعتماد على المشتريات من المياه من سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، والتمويلات المحدودة المخصصة لتحسين الهياكل الأساسية، وتنفيذ العمليات بموارد مالية وعملياتية محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة تحقيق تعجيل وتيرة النمو من خلال تعزيز القوات العسكرية تشكل مصدر قلق. وخطة التحسينات الرئيسية التي وضعتها هيئة غوام للإمداد بالمياه للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ هي أول خطة مفصلة ترمي إلى كفالة مواصلة الهيئة تقديم خدمات جيدة. وتقدر خطة التحسينات الرئيسية أن تكاليف مشاريع الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ستبلغ ٢٣٦ مليون دولار. ومن الأمثلة على التحسينات الرئيسية إنشاء مرافق لإنتاج المياه، وشبكات لتوزيع المياه، وشبكات لتجميع المياه، ومحطات لمعالجة المياه وعمليات اقتناء معدات رئيسية لمرة واحدة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٩ - قطاع الزراعة وصيد الأسماك متطور نسبيا. وأهم أصناف المواد التي ينتجها هي من الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر. وتعنى مختلف شعب الإدارة بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٣٠ - وفي اجتماع عُقد في هاواي في عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على مجتمعات الصيد المحلية، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء متابع في هذا الصدد.

سادسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

٣١ - يشير أحدث تقرير عن العمالة أصدرته وزارة العمل ونشرته حكومة غوام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى زيادة في عدد الوظائف في الإقليم. وأكد التقرير أن الزيادة حدثت في المقام الأول في الخدمات في قطاع الفنادق، مما يدل على انتعاش فرص العمل بعد الانخفاض الذي سجلته على إثر زلزال اليابان.

٣٢ - ووفقا لمكتب غوام لإحصاءات العمل، بلغ متوسط دخل الأسر المعيشية في غوام بالنسبة للسنة التقويمية ٢٠١٠ في تموز/يوليه ٢٠١١ ما قدره ٤٩ ٢٦٣ دولارا، أي بزيادة قدرها ٤٧٧ ٣ دولارا أو بنسبة ٧,١ في المائة عن دخلها في عام ٢٠٠٨، الذي بلغ آنذاك ٤٥ ٧٨٦ دولارا. وبلغ نصيب الفرد من الدخل في عام ٢٠١٠ ما قدره ١٢ ٨٦٤ دولارا. وارتفع عدد العاطلين عن العمل من ٦ ٥١٠ عاطلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٩ ٩٧٠ عاطلا في آذار/مارس ٢٠١١، حيث بلغت نسبة البطالة في غوام ١٣,٣ في المائة.

باء - التعليم

٣٣ - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. وإدارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٣٠ ٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس الروم الكاثوليك والكنائس البروتستانتية.

٣٤ - ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج مثل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لوزارة التعليم المعني بأنشطة ما بعد المدرسة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعربت وزارة التعليم بالولايات المتحدة عن قلقها إزاء التأخير في عملية الشراء التي تقوم بها حكومة غوام، وهو ما قد يعوق صرف مبلغ يناهز ٩٠ مليون دولار من الأموال الاتحادية التي كان من المفترض أن تستخدم لتحسين مباني مدارس غوام وتعزيز قدراتها التكنولوجية.

٣٥ - واتضح أن سبب التأخير هو قوانين المشتريات المحلية التي تقتضي أن يوقع مكتب المدعي العام ومكتب الحاكم على العقود التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ولتخفيف العبء، قام مكتب المدعي العام بتكليف مساعدين خاصين للمدعي العام بهذه المهمة.

جيم - الرعاية الصحية

٣٦ - يبلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام نحو ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث. ومستشفى غوام التذكاري هو المستشفى المدني الوحيد الذي يقدم الخدمات العامة في الإقليم. ويتسع المستشفى لـ ١٧٢ سريرا للرعاية الحرجة، و ٣٠ سريرا للرعاية الطويلة الأمد. ويوجد بالإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية يقع أحدها في المنطقة الشمالية، ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام ٢٧١ طبيبا وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٠، حصل مستشفى غوام التذكاري على منحة من الحكومة الاتحادية قدرها ١٨٩ ٤٤٤ دولارا في إطار برنامج تأهب المستشفيات التابع لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة، وهو برنامج مصمم لمساعدة المستشفيات ونظم الرعاية الصحية في البلد على مواجهة حالات الإرهاب البيولوجي وغيرها من الحالات الطارئة في مجال الصحة العامة. وحتى أيار/مايو، تلقت وزارة الصحة ١٢,٠٨ في المائة من مجموع الإنفاق الاتحادي لعام ٢٠١١.

سابعاً - البيئة

٣٨ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل في مجال البيئة، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه.

٣٩ - وما زالت غوام تشهد مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. وذكر ممثل غوام في الحلقة الدراسية الإقليمية لبلدان منطقة البحر الكاريبي، التي نظمتها اللجنة الخاصة، أن مجموع عدد المواقع السّميّة في الجزيرة البالغة مساحتها ٢١٢ ميلا مربعا يبلغ ٩٥ موقعا. وفي حين أحرزت وزارة الدفاع بعض التقدم في تنظيف المواقع، فإن ما يدعو إلى القلق هو أن هناك ١٦ موقعا مصنفا كمواقع مشمولة بالإدارة الطويلة الأجل، وأن هناك ٩ مواقع تجرى بشأنها دراسات جدوى وتخضع للتحقيق من أجل تقرير ما إذا كان يلزم اتخاذ إجراءات في شأنها في المستقبل. وفيما يتعلق بتعرض الجزيرة للإشعاع نتيجة للاختبار النووي الذي جرى في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين، قال إن وزارة الدفاع لم تبذل جهودا لمعالجة تأثير الإشعاع في غوام. وفي حين لا تزال رابطة المحيط الهادئ للناجين من الإشعاع تدعو إلى إدراج المطالبين بتعويضات

من سكان غوام بوصفهم واقعين في مهبّ الريح، وذلك بموجب القانون الصادر عن الكونغرس والمتعلق بتقديم تعويضات للمتعرضين للإشعاع، لم يعترف بالمطالبين من سكان الجزيرة سوى ضمن فئة التعويضات للمشاركين في الموقع، وهو تصنيف يحق بموجبه فقط للأشخاص المرتبطين بالخدمة العسكرية في الجزيرة الحصول على تعويضات وليس مجموع السكان المتعرضين للإشعاع.

٤٠ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في التقرير عن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، تنفذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بانتظام. وتنطبق لوائح وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تتسم أحيانا بالصرامة مقارنة بقوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبيا وذات كثافة سكانية عالية، وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختبارا رئيسيا فيما يتعلق بالأثر البيئي عموما على النشاط البشري في الجزيرة. وقد تبين أن نوعية مياه البحر كانت عموما ممتازة بجميع المقاييس. بيد أن ارتفاع مستوى الترات عند التقاء نهر باغو ومياه البحر يدل على انتهاك معايير الوكالة الاتحادية لحماية البيئة. وقد عُزِي ذلك إلى تدفق المغذيات عن طريق التسرب من مدفن القمامة في أوردوت. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام نظرا لأن الترسبات قد أدّت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصب الأهمار.

٤١ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق في غوام بسبب صغر الجزيرة. وأخذت المشاكل تتفاقم مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية للجزيرة. وللحد من كميات النفايات التي تلقى في أوردوت، تم وضع سياسة تحظر إلقاء نفايات الورق المقوى والنفايات العضوية. وبفضل التعاون بين المنظمات المحلية ومؤسسات الأعمال الخاصة والحكومة المحلية، تحقق بعض النجاح في إعادة تدوير النفايات الصلبة، بما في ذلك من خلال إنشاء مؤسسات الأعمال التجارية المحلية لبرنامج "i*recycle" لإعادة تدوير علب الألومنيوم، والتبرع بعائداته إلى المدارس المحلية. وبالإضافة إلى المشكلة المتعلقة بحجم النفايات، هناك أيضا مشكلة تتعلق باحتمال تلوّث إمدادات المياه الأساسية في غوام وخزان المياه الشمالي. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة بيانا ردا على مشروع البيان المتعلق بالأثر البيئي الصادر عن وزارة الدفاع، أعربت فيه عن القلق إزاء الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها عملية البناء المرتبطة بالتعزيز المقترح للقوات العسكرية على نحو سلبي في خزان المياه الشمالي. وهناك احتمال كبير أن تؤثر النفايات الخطيرة والسامة سلبيا في البيئة في غوام. ففي السنوات

الأخيرة، ازداد هذا الاحتمال كثيرا، كما يشهد على ذلك ازدياد عدد مولدات النفايات الخطيرة في الجزيرة، ومرافق معالجة النفايات وتخزينها والتخلص منها.

٤٢ - وتنشأ ثلاثة ثلاثون في المائة من الزوابع في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقييم العالمي لتدهور التربة، فإن هذه الظاهرة تغطي مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى بناء الطرقات الرئيسية فوق المرتفعات شديدة الانحدار إلى تحات التربة أسفر بدوره عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهدايية.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٣ - ظلت غوام عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١، وإقليم غوام عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضا في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ وفي برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أعربت غوام في عام ٢٠٠٩ عن رغبتها في أن يُسمح لها بمزيد من التعامل مع منتدى جزر المحيط الهادئ، وبالوصول على مركز المراقب فيه. وغوام لها مركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وخلال اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مُنحت كل من أوكلاند ونيوزيلند وغوام مركز المراقب في المنتدى.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٤ - يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع ثانيا أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٥ - وجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوضح فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق

الجزرية التابعة للولايات المتحدة، وهو موقف اعتُبر ساريا في عام ٢٠١٠ أيضا. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو شأن داخلي يهم الولايات المتحدة وأنه لا يهم اللجنة الخاصة. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته أيضا إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أي سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

عاشرا - نظر الجمعية العامة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان

منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٦ - استمعت اللجنة الخاصة في جلستها السابعة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، إلى بيان أدلى به مقدمو التماسات من غوام، حسب ما ورد في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2011/SR.7).

باء - اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٧ - نظرت اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في مسألة غوام في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، واستمعت إلى بيانات أدلى بها كل من مقدمي التماسات إدوارد ألفاريس، المدير التنفيذي للجنة إنهاء الاستعمار، حكومة غوام وجوديت ت. وون - بات، ممثلة الهيئة التشريعية لغوام (للإطلاع على المناقشة انظر (A/C.4/66/SR.3).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٨ - بعد النظر في الفصل ذي الصلة من تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١١ (A/66/23)، اتخذت الجمعية العامة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء دون تصويت. وفي الجزء سادسا من القرار ٨٩/٦٦ بء لغوام، فإن الجمعية العامة:

(أ) تهيب مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب في الإقليم بصفة عامة؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛

(ج) تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، وترحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية، بما في ذلك عقد منتدى لشعب الشامورو في عام ٢٠١١؛

(د) تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، مع ملاحظة الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(هـ) ترحب بالدعوة الموجهة إلى غوام في عام ٢٠١١ للانضمام بصفة مراقب إلى منتدى جزر المحيط الهادئ.